The Reality of Agricultural Policies and Their Role in Achieving Sustainable Agricultural Development in Iraq

واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق

أ.د. محمد بدوي حسين/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/كلية الدراسات الزراعية / قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية
أ.د. كامل كاظم بشير الكناني/ كلية المنصور الجامعة
م. رسول هادي حسون/ جامعة بغداد/ كلية علوم الهندسة الزراعية
rassoul.hassoun@uobaghdad.edu.iq

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:24/6/2019
Accepted: 17/9/2019

مستخلص البحث:

تعد السياسة الزراعية من الأدوات المهمة التي تتبناها الدولة لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توصيل السلع الزراعية المناسبة سعرياً وصحياً إلى المستهلك وفي المقابل إيصال المستلزمات الزراعية إلى المنتِجين الزراعيين بأقل تكلفة ممكنة ليسهم في تحقيق ربح يساعد على استمرار المنتِج الزراعي في العملية الانتاجية بنفس الكفاءة والفاعلية بالشكل الذي يساعد على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة.

استهدف البحث معرفة واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، وتوصل البحث الى وجود مجموعة من العوامل التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية في العراق في مقدمتها الفساد الإداري والمالي، كما توصل إلى إن هناك بعض الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي كانت تطبق السياسات الزراعية لصالح المنتِج الزراعي قد غيرت من توجهها بإلغاء سياسة الدعم مما أثر على العملية الإنتاجية، واستنتج البحث ان اغلب السياسات الزراعية في العراق معطلة وغير فعالة فهي لا تخدم المنتج الزراعي ولا المستهلك ولا تحافظ على استدامة الموارد الطبيعية الزراعية. وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها إعادة العمل بالمبادرة الزراعية مع عدم تكرار نفس الاخطاء وعمل جلسات جادة مع الدول المتشاطئة وترك الجلسات الخجولة معها بصدد أزمة المياه من خلال تقديم بعض المقترحات المرضية لجميع الأطراف.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ السياسات الزراعية، المبادرة الزراعية، التنمية الزراعية المستدامة

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه

Journal of Economics and Administrative Sciences
2020; Vol. 26 , No.117
Pages: 327- 346

المقدمة:

يعد تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من أولويات الخطط التنموية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية في تحسين القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل حجم الواردات الزراعية ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال المقومات الطبيعية كالموارد المائية والموارد الأرضية والثروة الحيوانية والمقومات البشرية استغلالاً كفوءاً والاستفادة منها بشكل مجدٍ اقتصادياً والمحافظة عليها لضمان بقائها قدر الإمكان بنفس الكم والنوع للأجيال القادمة. وللوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة لابد من اتباع الدولة مجموعة من الوسائل والأدوات والإجراءات والتشريعات الكفيلة بذلك وتأتي في مقدمتها السياسات الزراعية.

تختلف السياسات الزراعية المطبقة من دولة إلى أخرى ومن حقبة إلى أخرى ويتبع ذلك طبيعة نظام الدولة سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً. إن من أهم التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي في عقد السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينيات في العراق هو إعادة النظر في السياسات الزراعية، اذ بدأ التحول من سياسات التخطيط المركزي إلى سياسات التحكم على قوى السوق لتسيير دفة النشاط الاقتصادي.

لقد اتبع العراق في عقد الثمانينيات سياسة الدعم المباشر للإنتاج الزراعي عند مستوى الوحدات الانتاجية ولاسيما انتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية ولقد حققت هذه السياسة زيادة في الإنتاج الزراعي وخاصة في محاصيل الحبوب في بداية الأمر، إلا انه مع الوقت أدى اتباع سياسة دعم عناصر الإنتاج في عقد الثمانينيات الى التعامل مع الموارد الزراعية المدعومة بطريقة لا تعكس القيمة الحقيقية لها، مما أدى إلى استنزاف بعض هذه الموارد كالمياه وتدهور بعضها كالموارد الأرضية بسبب اضافة كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات المدعومة أكثر من المسموح بها، وبعد عام 2003 أصبحت السياسات الزراعية تتحكم بها مجموعة من العوامل مما جعل السياسات الزراعية المكتوبة والمشرعة لا تماثل السياسات الزراعية المطبقة مما يعني عدم تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لأهدافها .

المحور الأول/منهجية البحث

1- **مشكلة البحث**: تتمحور مشكلة البحث في ان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لا يأتي من دون وجود سياسات زراعية توجه الخطط التنموية، وعلى الرغم من تبني العراق لمجموعة من السياسات الزراعية عبر الحكومات المتعاقبة، إلا ان تحقيق أهداف التنمية الزراعية التنمية المستدامة لازال دون المستوى المطلوب.

2- **فرضية البحث**: ان الوصول إلى أفضل صورة للتنمية الزراعية المستدامة يتطلب سياسات زراعية فعالة، وان رسم سياسات زراعية فعالة يتطلب الوقوف على أهم المعوقات التي حالت دون تطبيق السياسات الزراعية السابقة.

3- **أهداف البحث**: يستهدف البحث:

أ- التعرف على واقع السياسات الزراعية في العراق.
ب- حصر التحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية.
ت- فاعلية السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق.

4- **أهمية البحث**: تعود أهمية البحث إلى التحسينات التي يمكن أن تحققها السياسات الزراعية للتنمية الزراعية المستدامة وللقطاع الزراعي بصورة عامة.

المحور الثاني/الجانب النظري للسياسات الزراعية

2-1- **مفهوم السياسات الزراعية**: عرفت السياسات الزراعية بتعريفات منها: هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المنشودة وتستهدف السياسة الزراعية تحقيق هدفين أساسيين هما: تحقيق الاشباع للمستهلكين من السلع الزراعية والثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين (Azzedine, N'zai and Hachemi Tayeb, 2013).

وتعد السياسة الزراعية من أهم الأدوات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد الحلقة الأهم التي تربط بين استراتيجيات التنمية اللازمة لتحقيق الاهداف التنموية (ثلاج، عدنان احمد وآخرون،2014، 171)، وهي جزء من السياسة الاقتصادية فهي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً ومهماً من خلال تأثيرها في نمو القطاع الزراعي وتطويره، فضلاً عن تأثيرها في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل ندرة الموارد واعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر (Jebara, Mourad, 2015,67).

وعليه تعرف السياسة الزراعية، بأنها مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة التي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً ورفع المستوى المعيشي للعاملين بالزراعة(Ibrahim, Ibrahim Harbi, 2014,407)، فهي مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية والفن الإنتاجي، وهي بذلك تعمل على احداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية (Jebara, Mourad, 2015,67).

ويمكن وصف السياسات الزراعية على "انها مجموعة من الاجراءات العملية التي تقوم بها الحكومة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة في مجال الزراعة والتي يمكن بموجبها تحقيق اكبر قدر من الرفاهية للعاملين في مجال الزراعة عن طريق زيادة مساهمتهم الانتاجية من خلال التوسع الكمي في الانتاج" (Said, Mohammed Rauf and Arslan Manjarsan Ahmed, 2006,109-110)اذ تعد السياسة الزراعية هي المسؤولة عن تصحيح واقع حال القطاع الزراعي من خلال الوسائل والاجراءات والتدابير المرسومة لهذا القطاع(Ibrahim, Ibrahim Harbi, 2014,407)، فهي التي تؤثر في توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتخصيصها كما تؤثر في كيفية استغلالها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العناصر الإنتاجية، ومن ثم رفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي(Said, Mohammed Rauf and Arslan Manjarsan Ahmed, 2006,108).

ومما سبق يمكن ان يعرفها الباحث على أنها: التدابير التشريعية والإجرائية التي تسنها الدولة لإدارة القطاع الزراعي بالشكل الذي يضمن وضع توليفة مناسبة بين المنتِج الزراعي والمستهلك لضمان تحقيق حاجاتهم الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ودخول السلع الزراعية سوق التنافس الدولي وزيادة الصادرات مقابل الواردات، من دون الإضرار بالموارد الطبيعية لا في الوقت الحالي ولا في الزمن البعيد.

2-2- **أهداف السياسات الزراعية**: تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي ما يأتي:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل دون ان يتعارض مع شروط التنمية الزراعية المستدامة (Zakaria, Ayoub and Karima Mellal, 2016,34).
2. تحقيق نوع من العدالة في المنافع الاقتصادية بين المنتج الزراعي والمستهلك من خلال تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.
3. تكوين نوع من النظام المتكامل في إدارة القطاع الزراعي بعيداً عن العشوائية وفي إطار التنمية الزراعية المستدامة.

2-3- **أنواع السياسات الزراعية**: لقد تأثرت السياسات الزراعية عبر مراحلها بنظام الدولة وحملت بعض ملامحه وعليه يمكن تقسيم السياسات الزراعية تبعاً لذلك إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

2-3-1- سياسات التوجيه الزراعي: استخدمت بشكل واسع في الدول الرأسمالية وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيس هو تحسين فعالية النشاط الزراعي من دون تدخل الحكومات، الا إذا كان التدخل ضرورياً لخدمة هذا الهدف، وقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصادياً بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم انشاء المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

2-3-2- سياسات الإصلاح الزراعي: طبقت هذه السياسات في الدول النامية ومنها العراق وكانت معظم منطلقات هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في الملكية ومصادرة ما هو زائد عن الحد المسموح به سواء بالتعويض أو بدون تعويض، وتوزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي لمنع احتكار الأراضي الزراعية أو تقليص الملكية وضمان توزيع أكثر عدالة للثروة والدخول، وبالنهاية فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

2-3-3- سياسات الثورة الزراعية: تستند هذه السياسة على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب، كما تستند إلى إحداث تغيرات جذرية في النظام الزراعي الاقتصادي والوصول إلى صورة أخرى، ولم يحالف هذه السياسة النجاح نظراً إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية **(Ahmed, Amer Mansour, 2016,43)**.

2-4- **متطلبات نجاح السياسات الزراعية**: لكي تُحقق السياسات الزراعية أهدافها يرى الباحث ان هناك مجموعة من المتطلبات يجب توفرها منها:

1. ان يكون تشريع السياسات الزراعية صادراً من منظمة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها المصلحة العامة.
2. ان تكون السياسات الزراعية المرسومة منسجمة مع السياسات الأخرى للبلد.
3. ان يكون تنفيذها وتطبيقها ضمن الإمكانات والوسائل المتاحة للبلد.
4. ان تكون مرسومة بشكل يساعد على تحقيق المنافع الاقتصادية بالنسبة للمنتج الزراعي والمستهلك للبلد ككل وبشكل عادل وليس لأجزاء منه.
5. ان تأخذ بنظر الاعتبار عند رسمها التغيرات كافة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والسياسة) للبلد وللبلدان ذات الصلة لتمكين هذه السياسة من منافسة البلد زراعياً مع البلدان الأخرى.
6. ان يكون متابعة تطبيق السياسات الزراعية من مهام الجهات العليا في الدولة وليس مقصوراً على وزارة الزراعة فقط.

2-5- **علاقة السياسات الزراعية بالتنمية الزراعية المستدامة**: إن مشكلة ضعف الإنتاج الزراعي لا تحدد فقط بنقص الموارد، وإنما في سوء توزيعها وعدم استغلالها بشكل أمثل، وتعد السياسات الزراعية أحد أهم الوسائل التي تساعد على إدارة الموارد وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فهي الأداة المصاحبة لخطط التنمية الزراعية المستدامة وبرامجها وتعد الحلقة الأهم في ربط البرامج والاستراتيجيات الوطنية بخطط التنفيذ ومسؤولة عن إحداث التكامل واستغلال الموارد وتوفير الغذاء، إذ تتجسد السياسات الزراعية بمجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تضعها الدولة بغية الموازنة بين المنافع التي يحصل عليها كل من المنتج الزراعي (صغيراً كان أم كبيراً) بحيث تحسن من مستوى معيشته وتزيد من دخله وبين المنافع التي يحصل عليها المستهلك باستهلاكه سلعة زراعية جيدة وصحية وبسعر يناسب دخله دون الضرر بالمصلحة العامة والقطاعات الأخرى أو احداث خلل باستدامة الموارد الطبيعية وصولاً إلى تحقيق انتاج زراعي وغذائي عالٍ ومنافس من حيث النوع والسعر و موجه لتلبية حاجات السوق على المستويات المحلي والإقليمي والدولي. اذ تشمل السياسات الزراعية جميع مفاصل العملية الإنتاجية الزراعية.

وعليه فالعلاقة بين السياسات الزراعية وبين تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هي علاقة ترابطية تكاملية.

المحور الثالث /واقع السياسات الزراعية في العراق

من خلال مراجعة الباحث للدوائر الزراعية المعنية ومراجعة البحوث ذات الصلة والاستعانة بالتقارير الصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي، تبين أن هناك بعض السياسات الزراعية التي لم تطبق على وفق ما مرسوم لها ويمكن إيجازها بالآتي:

3-1- **السياسة السعرية**: تعد السياسة السعرية من أهم السياسات الزراعية لما لها من دور كبير في تحسين مستوى أداء القطاع الزراعي من خلال استقرار الدخل الزراعي الذي يعتمد بدوره على الإنتاج والسعر، فالسياسات السعرية هي مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثم المستوى المعيشي، وتستهدف السياسات السعرية الزراعية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. إيجاد حلول لمشكلة التنافس بين زراعة المحاصيل الزراعية ضمن الرقعة الزراعية نفسها آخذين بنظر الاعتبار محدودية الأراضي القابلة للزراعة وضرورة زيادة الإنتاج الزراعي.
2. تحقيق الاستقرار في الأسعار الزراعية وايرادات المنتجين الزراعيين (الدخول الزراعية) وتخفيف أثر التقلبات السعرية لحماية المنتجين الزراعيين من جهة وتأمين احتياجات المستهلكين من جهة أخرى. (Khazaal, Muwaffaq, 2014,40).

والفكرة الأساسية من السياسة السعرية هي ان تكون الدولة ضامنة بشراء المحاصيل الزراعية في حالة انخفاض الأسعار وبالتالي فان المنتج الزراعي سيكون مطمئناً. وكذلك يكون الغرض الأساسي من هذه السياسات هو زيادة الانتاج الزراعي لكي يسد الطلب المتزايد على هذه السلع وبالأخص الغذائي منه أو ما يسير عملية التصنيع، وهذا لا يتبع في الدول النامية فقط وانما في الدول المتقدمة (Al-Khazali, Jafar Taleb Ahmad Jandil, 2009,27).

لقد اتسمت السياسة السعرية الزراعية في العراق منذ بداية السبعينيات بالاضطراب والتناقض، اذ كانت الأسعار تتحدد كرد فعل لمخرجات القطاع الزراعي أي أنها كانت تحدد في ضوء التغيرات التي تحصل في الإنتاج الزراعي وعلى الرغم من التحول في نمط السياسة السعرية الزراعية من نمط اقتصاد السوق قبل السبعينيات من القرن المنصرم إلى نمط التسعير الإداري من قبل الحكومة وتدخلها في تحديد أسعار السلع الزراعية ، فضلاً عن قيام الحكومة بحصر تسويق بعض المحاصيل الزراعية بالمؤسسات الحكومية مثل محاصيل الحبوب إلا إن المتتبع لدور الحكومة في السياسة السعرية الزراعية، يلاحظ أن هذه السياسة كانت وإلى حد بعيد متدنية في التأثير في الإنتاج الزراعي(Khazaal, Muwaffaq, 2014,61).

لقد تمثلت السياسات السعرية في العراق طوال مدة الحصار الاقتصادي الجائر بين دعم أسعار مستلزمات عناصر الإنتاج ودعم أسعار الناتج النهائي ففي المدة من 1991 ولغاية عام 2003 ركزت الحكومة آنذاك على سياسة دعم أسعار مستلزمات عناصر الإنتاج بتجهيز البذور والاسمدة والمبيدات والمكننة وتقنيات الري الحديثة في حين اقتصر دعم الحكومة لأسعار الناتج النهائي على المحاصيل الاستراتيجية (Khalaf, Balsam Jameel, 2016,1) وقد تضمنت هذه سياسة اتجاهين هما: شراء المحاصيل ولاسيما الحبوب من المنتِج الزراعي بأسعار تشجيعية، والاتجاه الاخر هو التحكم بأسعار السوق للسلع الزراعية الرئيسة. فسياسة الدعم الحكومي المالي في تسعيرة المنتجات الزراعية وضمان تسويقها من قبل الحكومة في ظل سياسة توفير حماية المنتَج المحلي مع توفير المستلزمات الزراعية والمكننة والشروع في حملات استصلاح الأراضي وانشاء مشروع المصب العام حسنت من دخل المنتِج وفي ذات الوقت وفرت السلع الغذائية عن طريق البطاقة التموينية إلى المستهلك، كما زادت في الإنتاج الزراعي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت نسبة مساهمته بين (34.9 – 42.8) % بشكل تصاعدي للمدة من 1991-1996(Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics) ولكن ما أن صدرت مذكرة التفاهم عام 1996 وزادت الصادرات النفطية في ضوء برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) حتى قلّ الاهتمام بالقطاع الزراعي مرة أخرى لتنخفض مساهمته وتصل إلى (8.5%) عام 1997، (Al-Kinani, Kamel Kadhim Bashir, 2013,212) و بعد عام 2003 اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة بعض السياسات السعرية التي كان من المؤمل ان تخدم المُنتِج الزراعي والمستهلك على حدٍ

سواء، إلا أنها لم تضع توليفة مناسبة لسياسات سعرية منصفة بين المنُتِج والمستهلك بحيث ينتُج عنها سلعة زراعية مناسبة للمستهلك مع ذات الوقت مربحة للمُنتِج وتحسن من الوضع العام للقطاع الزراعي بشكل مستدام.

ومع محاولات الجهات المعنية في تطبيق سياسات سعرية عادلة ومنصفة، إلا أنها باءت بالفشل ليس فقط لسوء تخطيطها أو رسمها وانما لكون الوضع السياسي في العراق لا يسمح بذلك نتيجة لعدة عوامل منها السماح بدخول السلع الزراعية المستوردة المنافسة بأسعار أرخص من السلع الزراعية المحلية على الرغم من استمرار وزارة الزراعة بالتصريح بضرورة إيقاف دخول السلع الزراعية المنافسة واغراق الأسواق العراقية بها، لما لها من ضرر كبير على القطاع الزراعي وعلى الاقتصاد الوطني، وإن استمرار السماح بدخول السلع الزراعية المستوردة يوقف دور جميع السياسات السعرية سواءً التشجيعية أو الجبرية او التحديدية في حالة السعي في تطبيقها.

فالسياسات السعرية تكون مرتبطة مع بعضها وان الإخلال في أي منها يؤدي إلى تلكؤ تطبيق الأخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر عند زيادة سعر شراء محصول القمح (سياسة تحديدية) فان هذا لا يشجع دائماً بعض المُنتِجين الزراعيين على زراعته إذا كان بالمقابل هناك ضُعف في دعم تكاليف عناصر الإنتاج (السياسات التشجيعية). لان المُنتِج يبحث عن الربح المحسوب من تكاليف الإنتاج مع الجهد المبذول والخطورة التي سيتعرض لها، وليس لدى جميع المُنتِجين الخبرة نفسها (الخبرة تعطي حسابات أدق لاتخاذ القرار في الاستمرار بالعمل الزراعي) وروح المخاطرة.

ومن الأخطاء السنوية التي ترتكبها الحكومة متمثلة بوزارة الزراعة هو اختيار موعد غير مناسب للإعلان عن سعر شراء المحاصيل، اذ إن أحد أهم العوامل التي تحدد المساحات المزروعة وكمية الإنتاج وحتى الإنتاجية لدى المُنتِج الزراعي هو تحديد سعر شراء المحاصيل من قبل الحكومة، علماً ان الحكومة في كل سنة تحدد سعر شراء المحاصيل ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية ومنها محصول القمح قبل موعد الحصاد بأقل من شهرين، وهذا يعني ان المُنتِج الزراعي لن يدخل في حساباته عند الزراعة سعر شراء المحصول في حالة ارتفاعه أو انخفاضه (Ministry of Agriculture website).

فهو عادة يقدره على الموسم السابق ولكن في بعض الأحيان يتفاجأ بارتفاع سعر شراء المحصول من قبل الدولة، ولكن هذا بعد ان قلل من المساحة المزروعة وكمية الإنتاج وكذلك الإنتاجية (عدم إعطاء كميات سماد مناسبة لتقليل كلفة الإنتاج)، وهذا يعني ان السياسة السعرية المتبعة تضر بالمنتِج الزراعي بالدرجة الأولى وتقلل من الإنتاج الزراعي بالدرجة الثانية (لكون المُنتِج سوف يترك العمل الزراعي تدريجياً بسبب الخسائر التي تلحق به)[1] وهذا يعني ان هناك ضعفاً كبيراً في السياسات السعرية المتبعة.

إن من أهم معوقات المنتِج الزراعي العراقي في تطوير مشاريعه الزراعية هي ارتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية التي من المفترض ان توفرها له وزارة الزراعة بشكل مدعوم كأحد أوجه نشاطاتها ولتحقيق غاياتها المتمثلة بتحسين الانتاج الزراعي وتطويره وصولاً إلى تنمية زراعية مستدامة. إلا ان بعض دوائر وزارة الزراعة قد غيرت هذه السياسة في السنوات القليلة الماضية، فقد قامت دائرة البيطرة بإضافة أجور (خدمة) إلى سعر الأدوية واللقاحات عند بيعها للمربين، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مقارنة في سعرها بالأسواق المحلية، الأمر الذي جعل المربين يعزفون عن شرائها فأدى ذلك إلى بقائها في المخازن وانتهاء صلاحيتها، وهذا طبعاً مخالف للسياسة السعرية العامة للوزارة لكونها خدمية وان خدماتها يفترض ان تكون مدعومة (Federal Board of Supreme Audit, 2015,8).

وبالنسبة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية فمن أهدافها توفير المستلزمات الزراعية من المكائن والمعدات ومنظومات الري والأسمدة والبذور والمبيدات والأغطية البلاستيكية وكافة المستلزمات الزراعية الأخرى التي يحتاجها القطاع الزراعي من مناشئ عالمية رصينة ومحلية. فضلاً عن إدخال التقنيات الحديثة وترويج استخدامها في القطاع الزراعي وتوفير الخزين الاحتياطي ودعم المزارعين والفلاحين بالمستلزمات الزراعية وإسناد حملات الاستزراع والحصاد وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وصولاً للوفرة الزراعية المنشودة (State Company for Agricultural Supplies, 2018).

[1] مقابلات مع المعنيين بوزارة الزراعة

لقد غيرت هي الأخرى من سياستها فبدأت تتبع سياسة غير السياسة المشرع لها في الخطط الاستيرادية والتجهيزية، مما جعل المنتج الزراعي يفتقر للمستلزمات الزراعية الضرورية والتقنية الحديثة منها على وجه الخصوص؛ وذلك لغلائها وعدم قدرته على اقتنائها والتي تساعده في زيادة إنتاجه الزراعي كماً ونوعاً وبتكاليف أقل لتمكنه من منافسة ما يتم اغراقه من السلع الزراعية المستوردة التي تدخل إلى العراق عنوة وتدميراً للاقتصاد الوطني، وقد سُجلت على هذه السياسة المتبعة ما يأتي (Federal Board of Supreme Audit, 2015,8-9):

1. تركيز الشركة العامة للتجهيزات الزراعية على استيراد الجرارات والحاصدات ومنظومات الري الحديثة فقط وإهمال استيراد المكننة الحديثة الأخرى التي تخدم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إذ لازالت الطرائق المتبعة بدائية في اغلب المساحات الزراعية كعمليات البذار والتسميد والجني والمكننة المتعلقة بالإنتاج الحيواني كالحلب الميكانيكي للمواشي وغيرها وكما في الجدول (1).
2. رفع أسعار المستلزمات الزراعية لكون سياسة الشركة تعتمد في التجهيز على القطاع الخاص لرغبتها في زيادة الأرباح وعدم شمولها بالدعم الحكومي، مما أدى الى عزوف المنتجين الزراعيين عن الشراء لعدم ثقتهم بكفاءة وجودة المستلزمات ولارتفاع ثمنها عما هو في الأسواق المحلية، اذ يصل في بعض الأحيان سعر المادة المجهزة إلى أكثر من ضعف سعرها في الأسواق المحلية بل ترسل تعاميم إلى الدوائر الزراعية الأخرى بضرورة شراء تجهيزاتها على الرغم من غلاء أسعارها مقارنة بالأسواق المحلية ولا سيما مستلزمات البيوت البلاستيكية.
3. التعاقد مع أكثر من شركة عربية ومحلية في استيراد المستلزمات الزراعية من دون التأكد من كفاء المستلزمات الزراعية وجودتها.
4. تسلُم المستلزمات الزراعية من الشركات المتعاقد معها على شكل دفعات مما يعني عدم الاستفادة من التقنيات المجهزة في توقيتات مناسبة.
5. غالباً ما يتم توزيع الأسمدة والمبيدات في وقت غير مناسب وعلى الرغم من ذلك فان المنتِج الزراعي يستخدمها في غير وقتها مما يؤثراً سلباً في الحاصل وفي البيئة.

جدول (1) كمية المستلزمات الزراعية المخطط لاستيرادها ونسبة التنفيذ للمدة من 2010-2014

السنة	المادة	الكمية المخطط لاستيرادها	نسبة التنفيذ %
2010	حاصدات رز مع ملحقاتها.	50	صفر
	حاصدة حبوب قمح وشعير.	150	صفر
	جرار زراعي.	300	صفر
2011	حاصدات	200	صفر
	جرارات	150	100
2012	حاصدات قمح وشعير	220	80
	حاصدات رز	55	صفر
2013	حاصدات قمح	200	صفر
	حاصدات رز	75	صفر
	كابسات تبن	200	صفر
	جنايات ذرة	200	صفر
2014	جرار(لا يقل عن 120 حصاناً)	150	صفر
	جرار(لا يقل عن 75 حصاناً)	100	صفر
	حاصدة قمح وشعير	100	صفر

Source: Federal Board of Supreme Audit, 2015, detailed report on the policy of the Ministry of Agriculture in the introduction of modern management methods for the agricultural sector

من خلال تتبع الجدول (1) نلاحظ عدم وجود رؤية معينة وخطة مدروسة في تجهيز المستلزمات الزراعية للمنتجين الزراعيين لتحسين القطاع الزراعي وصولاً الى تنمية زراعية مستدامة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسة وزارة الزراعة متمثلة بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية في تجهيز المستلزمات الزراعية دعماً وكماً ونوعاً وتوقيتاً.

3-2- **سياسة دعم المنتَج المحلي**: على الرغم من اقرار قانون التعرفة (التعريفة الكمركية) المرقم (22) لسنة 2010 الذي طبق بعد خمس سنوات من اقراره، الا انه لايزال غير مطبق بالشكل الذي يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، إذ قدرت نسبة الرسوم الكمركية لعام 2016 بـ (1 %) نسبة إلى الواردات الكلية إلى العراق وهذا يشير إلى ضعف تطبيق التعريفة الكمركية نتيجة لدخول بعض السلع الزراعية بصورة غير قانونية وكذلك تقدير أسعار الواردات بأسعار غير حقيقية، وخير شاهد على هذا استمرار اغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المستوردة التي تكون أسعارها أقل من أسعار مثيلتها من السلع الزراعية المحلية(Shingjar, Abdul Karim Jaber, Haider Kadhim Mahdi, 2018,19).
وهذا يعني شراء السلع المستوردة من قبل المستهلك وترك المحلية لرخص ثمنها على الرغم من ان السلع الزراعية المستوردة في اغلب الأحيان تكون اقل قيمة غذائية لكونها تشحن من خارج العراق واحياناً أخرى تكون رديئة مقارنة بالمحلية. ان استمرار إهمال الحكومة للمُنتَج المحلي أدى إلى عزوف الكثير من المُنتِجين الزراعيين عن مهنة الزراعة وتركهم مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وهو الأمر الذي أدى بمرور الوقت إلى تدهورها، إذ ان استمرار المُنتِجين الزراعيين في العمل الزراعي في ظل ضعف سياسات حماية المنتج المحلي مع ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج يعد عملاً غير مجدٍ اقتصادياً لهم لكون الأرباح لا تغطي في بعض الاحيان تكاليف انتاج السلع الزراعية.

3-3- **سياسة حماية المستهلك**: على الرغم من تشريع قانون حماية المستهلك سنة 2010 الذي يحرص على إقرار مبدأ العدل والمساواة بين المجهزين ومستهلكي السلع ومتلقي الخدمات والحفاظ على صحتهم وسلامتهم وللحد من ممارسات الغش الصناعي والتلاعب بعملية التعبئة والتغليف الصناعية وما هو مدرج عليها من بيانات ومواصفات، الا ان ذلك غير مطبق بشكل سليم لعدة أسباب من بينها ضعف إمكانات دوائر السيطرة النوعية من حيث توفر الأجهزة والمعدات الخاصة بذلك، فضلاً عن تفشي صور الفساد الإداري. إذ يشير الواقع إلى استيراد الكثير من السلع الزراعية الرديئة وغير الصحية وإغراق الأسواق المحلية بها وهي التي قد تسبب ضرراً على صحة المستهلك (Al-Jaber, Dia Abdullah, 2012,).

3-4- **السياسة التسويقية**: تعطي سياسة التسويق مؤشراً مهماً على دور الحكومة متمثلة بوزارة الزراعة في دعم العملية الزراعية ومتابعتها من خلال وضع الإجراءات والقوانين لكل مرحلة من مراحل النظام التسويقي الزراعي للوصول إلى زيادة الكفاءة التسويقية بشكلٍ مستدام وتقليل الفاقد من المنتَج وتحقيق المنافع الاقتصادية (المكانية، الزمانية، الشكلية، التمليكية) العادلة لكل من المنتِجين الزراعيين والمستهلكين.
ويتمثل النظام التسويقي الزراعي بالعمليات التسويقية ابتداءً من الحصاد والنقل والتخزين والتحضير والسوق المناسبة وأساليب العرض والترويج ليصل المنتَج إلى المستهلك بشكل مناسب وتوقيت مناسب وسعر مناسب، وعلى الرغم من وجود منتِجين زراعيين كبار يمتلكون خبرات وطموحات أكثر من المنتجين الزراعيين الصغار في مجال التسويق الزراعي، الا انهم أيضا يفتقرون لبعض الأمور التسويقية التي يفتقر اليها المنتجون الصغار. فهم لا يتبعون أساليب نظامية وحديثة في خزن المحاصيل تجنباً لتلف المحاصيل ولا سيما محاصيل الخضر. ولا يمتلكون خبرة في التخطيط للتسويق من حيث متى يجب ان يبيع ومتى عليه ان يخزن المنتوج، وماهي الأسواق الملائمة لبيع منتوجاته.
فالعملية الإنتاجية الزراعية تتضمن سلسلة من الحلقات أهمها حلقة التسويق الزراعي كونها تمثل هاجس الخوف لدى المنتِج الزراعي ومصدراً لقلقه الإنتاجي، إذ يعد التسويق الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية فهو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والاسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية (Radwan, Hisham Mohamed, 2010,7).

وقد عمدت الحكومة العراقية لحل هذه المشكلة على انتهاج أسلوب التسويق الزراعي عن طريق تأسيس الجمعيات التسويقية التعاونية كجزء من نظام الجمعيات التعاونية الزراعية في أواخر الخمسينات من القرن الماضي أسوة بدول العالم ومنها الدول العربية التي تهدف إلى منع المنتِج الزراعي من الوقوع في التسويق العشوائي مما يؤدي إلى إتلاف محاصيله أو بيعها بأسعار عشوائية قد لا تغطي الكلفة، إن وجود الجمعيات كفيل بتقليل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة فهي تساعد على استمرار المنتجين في الزراعة وتحمل المعوقات التي تجابههم.

وتركز هذه الجمعيات على المنتجين الصغار أصحاب الحيازات الصغيرة لكونهم غير قادرين على منافسة السلع المستوردة والسلع المحلية من المنتجين الكبار من حيث الكم وبعض الأحيان النوع، إذ تعمل الجمعية على تمكينهم من تسويق سلعهم الزراعية مجتمعين والمشاركة في اتخاذ القرار بصدد ذلك، وبذلك يصبح المنتجون الصغار هم الذين يقومون باتخاذ قراراتهم الإنتاجية والتسويقية بأنفسهم ومن خلال جمعيتهم، وبهذا فقد خطت الحكومة آنذاك خطى واسعة في السياسة التسويقية وقد أدت دوراً مهماً في تحسين واقع القطاع الزراعي. ولكن بمرور الوقت لاقت هذه الجمعيات بعض المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافها المنشودة التي تساعد على إنجاح العملية الإنتاجية الزراعية ولاسيما التسويقية منها ويمكن حصرها بالآتي:

1. ضعف الدعم الحكومي والإهمال العام لها فهي تعاني من مشكلة التأخير في صرف ما قد تحتاج إليه من قروض فضلاً عن توفير المستلزمات المعانة.
2. ضعف كوادر الجمعيات الفنية المؤهلة زراعياً في توجيه نشاطاتها بما يتلاءم مع إمكاناتها المتاحة والموارد الزراعية المتوفرة.
3. ضعف دور الارشاد الزراعي في رفد هذه الجمعيات بالخدمات الارشادية والفنية.
4. تدني مستوى الوعي التعاوني لدى الكثير من المنتجين الزراعيين فغالبيتهم لا يعي الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعية لخدمتهم بل إن بعضهم قد لا يعرف الجمعيات التعاونية ولا يعلم بوجودها وهذا ناتج عن عدم توفر المعلومات عن ماهية هذه الجمعيات، مما يحد من انضمامهم للجمعيات القائمة منها أو تقديم طلبات تأسيس لجمعيات جديدة.
5. نتيجة لتعامل بعض المنتجين الزراعيين مع الجمعيات غير الكفوءة التي فشلت وتم هيكلتها وجراء تجارب سابقة ولدت لدى الكثير منهم عدم الثقة بالجمعيات فأثر ذلك في تأسيس جمعيات أخرى جديدة ومن ثم تناقصها.
6. صغر حجم رؤوس أموال الجمعيات نتيجة لقلة أعضائها مما أدى إلى إيقاف الكثير من مشاريعها وبالتالي توقف هذه الجمعيات.
7. تعاني الجمعيات من تقلص مواردها المالية نتيجة لمحدودية عدد أعضائها وبالتالي انخفاض سرعة دوران رأس المال فيها.
8. ضعف روح تعاون المنتِج الزراعي (فلاح أو مزارع) مع الجمعيات وقد أدى إلى ضمور دور بعض هذه الجمعيات بمرور الوقت، إذ ان المنتِج الزراعي يرغب بالعمل بحرية وغايته بيع المحصول بالشكل الذي اعتاد عليه. فالمستهلك في نظره سوف يقوم بشراء السلعة الزراعية الموجودة في السوق بغض النظر عن أسلوب التعبئة والتدريج، فهو اعتاد ان لا يضع خطة لتسويق منتجاته الزراعية، فجميع هذه الأمور في نظره لا تؤثر في عملية التسويق (Al-Aqaidi, Mohammed Abdul Karim Manhal, 2005).

إن الفكر السلبي لدى المنتِج الزراعي اتجاه عملية التسويق أصبح غير مجدٍ في ظل إغراق الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المنافسة المستوردة ذات الجودة العالية ظاهرياً والمعلبة بعلب تجذب المستهلك، فضلاً عن رخص ثمنها، هذا كله زاد من اقبال المستهلك العراقي على تلك السلع المستوردة بشكل أكثر. وهذا بالتالي له انعكاسات سلبية منها عزوف البعض من المنتِجين الزراعيين عن إنتاج بعض المحاصيل او تغيير نوع المحصول أو التقليل من كمية الإنتاج بغية التقليل من المخاطرة الإنتاجية والتسويقية.

لقد اهملت الحكومات العراقية المتعاقبة سياسة التسويق وحاولت التركيز وخصوصاً في فترة التسعينات على تسعير المنتجات الزراعية (على اعتبار ان تحديد الاسعار جزء مهم في عملية التسويق) بغية ايجاد توليفة مناسبة بين تصريف السلع الزراعية للمنتِج الزراعي بشكل مربح، وفي ذات الوقت تكون أسعار هذه السلع مناسبة للمستهلك، وقد عُدت هذه السياسة مقبولة بحكم الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في تلك المدة، الا إن اقتصار سياسة التسويق الزراعي على تسعير المنتجات الزراعية فقط، يكون غير مجدٍ وغير نافع بشكل مستدام لجميع الأطراف سواء المنتِج او المستهلك او الدولة لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب او البعيد في ظل تطور أساليب التسويق العالمية(Al-Aqeedi, Mohammed Abdul Karim Manhal, 2006,120-121).

ان الأهداف الحقيقية لسياسة التسويق لا تقف على تسعير المنتجات الزراعية بل تتعداها إلى اسلوب التسويق والتخطيط له، وما هو متعلق بالربح العائد من التسويق فتعدد الوسطاء مثلاً يقلل من ربح المنتِج و يزيد من سعر السلعة للمستهلك، ولم تتخذ الحكومات العراقية المتعاقبة أي تدابير لحل مشاكل التسويق بانتهاج سياسة جديدة تحسن من الوضع الاقتصادي للمنتَج الزراعي مع عدم الضرر بالمستهلك من حيث ارتفاع سعر السلعة الزراعية، وهذا يعني ضعف السياسة التسويقية المتبعة من قبل وزارة الزراعة العراقية فهي لم تنتهج اسلوب الارشاد التسويقي للوصول إلى تسويق زراعي أمثل(Al-Diouji, Abi Saeed, Dokhi Abdul Rahim Al-Khyouti, 2003,32).

3-5- **السياسة المائية**: تعطي هذه السياسة مدى اهتمام ورعاية الحكومة لقطاع المياه من خلال التعرف على الإجراءات والوسائل المتبعة لاستدامته والمحافظة عليه كمورد مهم وحيوي سواء أكان مصدر المياه الأنهر أو الامطار أو المياه الجوفية، ففي الوقت الذي زاد فيه الطلب على المياه نتيجة لتزايد السكان مع محدودية المتوفر منها وسوء الظروف المناخية من ارتفاع درجات الحرارة وقلة هطول الأمطار وسوء إدارة مياه الري من قبل المنتج الزراعي، ودخول العراق في أزمة شحة المياه التي قد تتفاقم مع الزمن فان الحكومة لم تتخذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحل هذه الأزمة سواءً على المستوى الدولي بعقد جلسات جادة مع الدول المتشاطئة لحل مشكلة انخفاض مناسيب نهر دجلة والفرات سواء مع تركيا دولة المنبع أو مع ايران، أو على مستوى القطاع الزراعي بوضع سياسات لترشيد المياه كتبني التقنيات الحديثة لإدارة المياه، أو إنشاء مشاريع خزن المياه وتبطين قنوات المياه.

فلم تقم الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بأي مشروع مائي استراتيجي ضخم، إذ أنشئت سبعة سدود في فترة الحرب الإيرانية - العراقية للمدة بين 1981 - 1988 وهي: حمرين، الرطبة، الرحالية، أم الطرقات، حديثة، الموصل، دهوك، كما أنشئ سدان آخران في فترةِ الحصار الاقتصادي ما بين العام 1991 - 2003 هما سد العظيم عام 1999 وسد الأبيض عام 2002، بينما لا يزال سدا بخمة وبادوش قيد الإنجاز المتوقفين منذ عام 2003.

فعلى الرغم من وجود وزارة تعنى بإدارة المياه وصيانتها واستدامتها وتوزيع الحصص المائية بعدالة متمثلة بوزارة الموارد المائية، الا انه لوحظ على نشاط هذه الوزارة فيما يتعلق بالسياسة المائية ما يأتي:

أ- انتشار الادغال والاعشاب المائية على سدة الكوت وبمساحة تقدر بـ(500) ألف م^2 وكذلك على القنوات المائية وعلى ضفاف ومقاطع الأنهر الرئيسة والفرعية والجداول والمشاريع الإروائية في محافظتي كربلاء وذي قار وهي بالتأكيد تعيق الحركة الانسيابية للمياه إلى الأراضي الزراعية (Al-Rubaie, Hussein Fadel,2)

ب- وجود تجاوزات متنوعة على الأنهر الرئيسة والفرعية مما يقلل من كمياه المياه الواصلة إلى الأراضي الزراعية كتربية الأسماك في البحيرات والاقفاص، اذ بلغ عدد البحيرات المتجاوزة (1970) بحيرة بمساحة تقدر بـ (15889.72) دونم وبنسبة تفوق عدد البحيرات المجازة بـ (82 %) وعدد الاقفاص المتجاوزة (677) قفصاً ولم تصدر عقوبة بحق أي منهم مما يزيد احتمال زيادة هذه التجاوزات ، علما أن البحيرات المتجاوزة قد انشئت على أراض مستصلحة زراعياً وكلفت الدولة مبالغ باهظة، وان كمية المياه اللازمة لإملاء بحيرة بمساحة دونم واحد هي (375) م^3 وهذه الكمية كافية لإرواء (107.5) دونم من الأراضي الزراعية وهذا يعني أن كمية المياه اللازمة لملء البحيرات المتجاوزة بمساحة (15889.72) دونماً تقدر بـ (59586450) م^3 ،أضف إلى ذلك التبديل الدوري لمياهها أسبوعياً لضمان حياة الأسماك وبذلك فان المجموع

السنوي الذي تستهلكه هذه البحيرات هو (2860149600) م^3 وهو ما يعادل تقريباً كمية الخزن التصميمية لسد دربندخان. (Federal Board of Supreme Audit, 2018,24,27).

ت- عدم الاستفادة من السيول الناتجة من مياه الأمطار من خلال تنفيذ سدود كافية لحصاد المياه.

ث- بسبب قلة المياه الواصلة لبعض المحافظات (واسط، ميسان، ذي قار، بابل، الديوانية) نتيجة لما سبق لجأ بعض المنتجين الزراعيين إلى استخدام منظومات الري بالرش للموسم الزراعي (2017) لري المحاصيل من مياه البزل المالحة القريبة من أراضيهم مما سبب ضعفاً في الانبات.

ج- تحتاج البحيرات المتجاوزة إلى تصريف مقداره (43) لتراً/ثا لملء دونم واحد منها أي مقداره (3715200) م^3/يوم وهذا تصريف كبير، الأمر الذي سيولد ارباكاً في توزيع المياه بسبب التذبذب الحاصل من السحب المفاجئ لهذه التصاريف غير المسحوبة مما يؤدي إلى عدم إمكانية تأمين الحصص المائية للأراضي الزراعية خاصة تلك الواقعة في ذنائب الأنهر.

وعليه فان الحكومة العراقية لم تنتهج طيلة الخمسة عشرة سنة السابقة سياسة مائية محددة وواضحة لا على المستوى الدولي ولا على المستوى المحلي من اجل استدامة المياه، وهذا ما يزيد خطر الوقوع في أزمة مائية كبيرة ليست على مستوى الإنتاج الزراعي فحسب بل حتى على مستوى القطاعات الأخرى.

3-6- **السياسة الاقراضية**: وتمثل مدى الدعم الحكومي المادي المقدم لتحسين القطاع الزراعي من خلال تقديم القروض وما يتبعها من تسهيلات لغرض انجاز المشاريع الزراعية والتشجيع على الاستثمار الزراعي الهادف إلى تطوير الإنتاج الزراعي، وتعرف السياسة الاقراضية بأنها السياسة التي تتبعها الجهة المانحة للقرض أو المصرف وتتسم بالمرونة، فهي ليست سياسة واحدة وتحكمها أصول واجراءات تكاد تكون موحدة وتهدف إلى تحقيق اغراض في مقدمتها سلامة القروض التي يمنحها المصرف، تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها. ولها مكونات هي الالتزام بالقيود القانونية، تحديد حجم الاموال الممكن اقراضها، تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف، الحد الاقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه، مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها، اجراءات متابعه القرض (Fatlawi, Methaq Tel, 2008,69-70).

وللتعرف على واقع مؤشرات الدعم الحكومي المادي سنقوم بتحليل القروض الممنوحة والمبادرات الحكومية المادية والمتمثلة بـ:

أولاً/ (المبادرة الزراعية من 2008-2016): هدفت المبادرة إلى دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال منح القروض الميسرة بدون فوائد للمُنتِجين الزراعيين ودعم المشاريع الحكومية (مشاريع وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة) من تجهيز وتدريب الملاكات وانشاء مشاريع انتاج أصول وغيرها وذلك بتخصيص مبالغ وايداعها في صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض (Agricultural Initiative, 2015) وعند تحليل مفاصل المبادرة الزراعية تبين لنا ما يأتي:

أ-الاجراءات المتبعة: تضمنت المبادرة الزراعية مجموعة من الاجراءات وتبين لنا ما يأتي:

1. لم تتضمن اجراءات التقديم على قروض المبادرة الزراعية أي دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع وانما تضمنت الاجراءات ملء استمارة معلومات خاصة بمساحة الأراضي ونوع الري ومدى توفر مصادر المياه والكهرباء وبعض المعلومات الاخرى.
2. عدم اجراء كشف ميداني على الأرض المراد انشاء المشروع عليها للتأكد من صحة المعلومات المثبتة بالاستمارة في حالة توثيق القرض بكفالة شخصية تضامنية، علما ان المبالغ التي تعطى في حدود هذه الاجراءات تصل إلى (100) مليون دينار عراقي.
3. بعد اكمال الاجراءات ترسل إلى الادارة العامة لغرض صرفها وحسب الصلاحيات من دون وجود دراسة جدوى اقتصادية على وفق الأسس العلمية تقوم بها اللجان المعنية، وانما الجدوى الاقتصادية تكون عبارة عن حسابات مالية فقط وهذا جزء بسيط من دراسة الجدوى الاقتصادية التي تتضمن أموراً كثيرة أخرى أوسع وأشمل ترتبط بجانب تداخل المشاريع والأمور المتعلقة بالتأثير على البيئة والاستدامة وإمكانية التسويق ومصادر مستلزمات الإنتاج وغيرها.

ب- المشمولون بالقروض: شملت المبادرة فئات مختلفة وواسعة، وقد تعددت بمرور الوقت حتى وصل الأمر للذين لا يعملون في مجال العمل الزراعي من دون تحديد مواصفات أو شروط أكثر دقة تضمن مصداقية العمل بالمشروع وضمان زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً ولعدم وجود هذه الشروط والمواصفات ولتفشي الفساد الاداري بأشكاله وصوره تزاحم الفاسدون من النصابين والمحتالين مع الجادين الساعين لزيادة انتاجهم في التقديم على القروض لا لعمل مشروع زراعي وإنما للحصول على المال لإنجاز مشاريع شخصية أخرى ليس لها علاقة بالزراعة(هذا أحد أهم أسباب عدم تحقيق المبادرة لجميع أهدافها).

ج- العائد من المبالغ المصروفة: شُرع العمل بالمبادرة الزراعية في 2008/8/1 وتوزعت على خمسة صناديق هي: دعم صغار الفلاحين 30 مليون دولار، الثروة الحيوانية 40 مليون دولار، المكننة ووسائل الري الحديثة 40 مليون دولار، تنمية النخيل 30 مليون دولار، المشاريع الكبرى 100 مليون دولار والجدول(2) يوضح المبالغ المخصصة والمصروفة والمستردة للمدة من 2008-2016 لقروض المبادرة الزراعية[2].

جدول (2) المبالغ المخصصة والمصروفة والمستردة للمدة من 2008-2016 لقروض المبادرة الزراعية بالمليار دينار عراقي

السنة	المخصص (1)	التخصيص المستلم(2)	1/2	المصروف التراكمي من المستلم
2008/08/1	288	288	100	81
2009	245	245	100	142
2010	288	288	100	216
2011	288	280	97	507
2012	202	201	100	469
2013	288	253	88	257
2014	245	73	30	170
2015	20	1	5	145
2016	12	0	0	47
المجموع	1875	1628	87	2034

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني/بيانات منشورة على الموقع

يتضح من الجدول (2) أن هناك تذبذباً واضحاً في التخصيصات المالية خلال مدة المبادرة الزراعية ويعود ذلك إلى تذبذب تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية التي تتأثر بدورها بالمبيعات النفطية وأسعار النفط العالمية.

ويلاحظ أيضاً تعثر واضح للمبادرة الزراعية من بعد عام 2012 نتيجة لانخفاض نسبة التخصيص المستلم من المبالغ المخصصة من (88 %) عام 2013 إلى (0 %) عام 2016 وهو آخر عام لخطة المبادرة، وهذا مؤشر واضح على تلكؤ المبادرة الزراعية نتيجة لسوء الإدارة وبعض الإجراءات غير المدروسة و نذكر منها سوء التخطيط المسبق، إذ ان المبادرة الزراعية لم تعتمد لمدة أربع سنوات من عام انطلاقها 2008 ولغاية عام 2012 على خطة ائتمانية لتوزيع مبالغ القروض بعدالة على المحافظات ولاسيما الجنوبية التي تمثل أكثر المحافظات فقراً مما أدى إلى عدم التزام بعض المحافظات بالضوابط الخاصة و القيام بترويج معاملات بمبالغ أكثر من المخصصة ولحل هذه المشكلة أقرت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية فيما بعد خطة ائتمانية للمحافظات بغية العدالة في توزيع القروض ولكن بعد مضي أربع سنوات كما ذُكر آنفاً.

[2] لا توجد بيانات حقيقية عن قيمة المصروفات الفعلية للمبادرة الزراعية وانما هي مدمجة مع حسابات أخرى.

كما ان زيادة نسبة الغرامات التي تلت عام 2011 في حالة مخالفة الشروط والتي لم تُثبت من البداية جعل الكثير من المُنتِجين الزراعيين يعزفون عن التقديم على المبادرة خشية استمرار الإجراءات الروتينية والتعقيدية، اذ ارتفعت نسبة الغرامة بمرور الوقت من (8 %) إلى (21 %).

فضلاً عن شمول فئات أخرى غير زراعية (أبناء العراق) الذي زاد التنافس مع المُنتِجين الزراعيين وبالتالي قلة القروض المخصصة (كما ذكر آنفاً). وازداد الأمر سوءاً بعد عام 2014 نتيجة لسوء الاوضاع الامنية وصعوبة استرداد الاموال ولاسيما في المحافظات الساخنة التي شهدت معارك ضد التنظيمات الارهابية، فضلاً عن عدم إقرار الموازنة الاتحادية العامة آنذاك. زد على ذلك أسلوب المراوغة الذي يتبعه بعض المُنتِجين الزراعيين بغية الحصول على أرباح غير شرعية من خلال الإخلال بشروط القرض والمماطلة في السداد لكون بعضهم قد استخدم المبالغ الممنوحة لأغراض شخصية (كالزواج أو شراء سيارة خصوصي) وليس لغرض الإنتاج الزراعي.

كما لعب الفساد الإداري دوراً كبيراً في آلية توزيع القروض وهذا كله سبب في نهاية المطاف تلكؤ نجاح خطة المبادرة الزراعية وعدم تحقيق أهدافها المنشودة، ولاسيما المشاريع الكبرى المنفذة بوزارتي الزراعة والموارد المائية لكونها تحتاج إلى متابعة وتخصيصات مستمرة، ولا ننكر نسبة النجاحات التي ساهمت في تحقيقها خلال المدة من 2008-2014 والتي يمكن ملاحظتها من خلال زيادة الناتج الزراعي إذ ارتفع من (6042017.7) مليون دينار عراقي عام 2008 إلى (13128622.6) مليون دينار عراقي عام 2014 وبزيادة مقدارها (117.29 %) كما ارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من (3.8 %) عام 2007 إلى (4.1 %) عام 2014 وبمتوسط نسبة مساهمة قدره (4.7 %) للمدة المذكورة وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) الزيادة السنوية للناتج الزراعي المحلية ونسبة مساهمته من GDP ضمن مدة خطة المبادرة الزراعية للمدة من 2007-2016 (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج الزراعي المحلي	الزيادة السنوية	نسبة الناتج الزراعي إلى الاجمالي GDP (%)
2007	5494212.4	-	3.8
2008	6042017.7	9.97	5.2
2009	6832552.1	13.08	5.2
2010	8366232.4	22.45	4.6
2011	9918316.8	18.55	4.1
2012	10484949.3	5.71	4.8
2013	13045856.4	24.42	4.9
2014	13128622.6	0.63	4.1
2015	8160769.7	-37.84	3.8
2016	7832046.9	-4.03	3.8

من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/احصاءات لسنوات مختلفة

1. <u>ثانياً/مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من عام 2015 إلى الان)</u>: أطلق البنك المركزي مبادرتيه (الواحد تريليون) دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأخرى بقيمة (5 تريليون) دينار عراقي لتمويل المشاريع الكبيرة عام 2015، إذ بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة إلى المصارف منذ انطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولغاية 2018/12/31 حوالي 73 مليار دينار عراقي توزعت تلك المشاريع على مختلف القطاعات وكانت نسبة القطاع التجاري 59٪ والخدمات 25٪ والصناعي 12٪ والزراعي 4٪ (CBI, 2019).

ويشارك في هذه المبادرة 34 مصرفاً منها 33 مصرفاً أهلياً ومصرف حكومي واحد، فيما تراوحت مبالغ الإقراض لهذه المشاريع من (خمسة ملايين) دينار عراقي إلى خمسين مليون دينار ومن الممكن أن تصل إلى 100 مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي (CBI, 2019)

أما الفئات المشمولة فيحق لجميع العراقيين التقديم إلى المبادرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمبادرة، شرط تحقق العمر القانوني للمقترض (22 عاماً فأكثر) (CBI, 2019)، وفيما يأتي أهم المعوقات التي اعترضت هذه المبادرة:

1. ان عدم حماية المنتَج الزراعي المحلي، يعني عدم الجدوى من القروض لعمل مشاريع زراعية قد لا تجني ربحاً مجزياً، وهذا ما جعل نسبة القروض للقطاع الزراعي هي الأقل مقارنة بالقطاعات الاخرى كما بينّا آنفاً.
2. عزوف البعض عن التقديم لهذه المبادرة من جانب ديني، كون هذه القروض بفوائد.
3. إن مشاركة مصارف أهلية في المبادرة واستخدام الوسائل الإلكترونية وانسيابية الإجراءات قلل من الفساد الإداري والمالي مما يؤدي إلى أن يكون التسجيل على القروض مقصوراً على من في نيتهم عمل مشروع زراعي حقيقي فقط، وهذه نقطة إيجابية تحسب لصالح البنك المركزي لكونه بهذه الإجراءات منع الفاسدين من التقديم على القروض.
4. عدم منح أغلب الدوائر الرسمية الكفالة المطلوبة لغرض الاقتراض من المصارف الأهلية على الرغم من صدور أمر الأمانة العامة لمجلس الوزراء في 2015 بقبول هذه الكفالات.
5. إن سلسلة الاجراءات المصرفية الروتينية التي تقوم بها المصارف لضمان الحصول على حقوقها ابتداءً من التأكد من واقع المشروع حتى ضمان امكانية استرداد المقترض للمبالغ، أدت إلى عزوف الكثير من اصحاب المشاريع عن التقديم لهذه القروض.
6. عزوف اصحاب المشاريع الصغيرة الذين لا يمتلكون الخبرة والمخاطرة الكافية عن التقديم للقروض بسبب قيمة الفائدة التي قد تصل إلى 4% في بعض المصارف.

وهذا يعني ان السياسة الاقراضية لم تستند إلى خطة منسق لها، فهناك تعدد في جهات الإقراض وبسياسات مختلفة تسببت في هدر المال العام وعلى الرغم من ذلك لم تثمر جميعها الناجحات المتوقع منها، ويُرجع الباحث سبب ذلك إلى:

أولاً :أن التمويل أو الاقراض لوحده لا يعد الحل الصحيح لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من دون تحديد طبيعة المشاريع الزراعية القادرة على إضافة قيمة للناتج المحلي الإجمالي وهي التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتحقيق نوع من التكامل الزراعي الصناعي، وان ترسم الخطط لهذه المشاريع من خلال دراسة مستفيضة ابتداءً من حاجة البلد لها وصولاً إلى تسويق المنتَج الزراعي بشكل يحقق جميع المنافع الاقتصادية، أي ان الجهات التي تطلق هذه المبادرات والقروض يجب ان تحدد معها المشاريع الزراعية الناجحة التي يحتاجها البلد وان تُلزم المقترض شروط تنفيذ هذه المشاريع مع المتابعة المستمرة من قبل المختصين.

ثانياً: تخلل الفساد الإداري والمالي هذه السياسات، وتلاعبه في إدارة هذه القروض لوجود أيدٍ خفية تستغل المواقف لتتكسب من المال العام.

المحور الرابع / التحديات والمعوقات التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية في العراق

لقد واجهت السياسات الزراعية الكثير من التحديات والمعوقات المترابطة مع بعضها التي حالت دون تطبيقها بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الزراعية المستدامة ولا سيما بعد أحداث عام 2003 وانفتاح السوق العراقي للسوق العالمي وانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتفشي الفساد الاداري والمالي في جميع مؤسساته ومنها مؤسسات القطاع الزراعي والتغيرات السياسية وغياب القانون الصارم ومن هذه التحديات والمعوقات ما يأتي:

4-1- **ضعف الجانب الإداري في مؤسسات القطاع الزراعي**: إن تولي المناصب الإدارية في مؤسسات القطاع الزراعي سواء في وزارة الزراعة أو وزارة الموارد المائية على إساس المحاصصة السياسية جعل من مبدأ الكفاءة والخبرة معياراً هامشياً في اختيار القيادات الإدارية مقابل الانتماء السياسي الحزبي للشخصية المختارة، وان عد منح المناصب الادارية أحد اساليب المكافئات التقديرية و اشباع الحاجات الشخصية التي تمنحها الاحزاب لمرشحيها، جعل من تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة مجرد شعارات تردد في وسائل الاعلام وإن ما يشرع أو يسن من سياسات زراعية تهدف إلى تحسين القطاع الزراعي هي ليست من أولويات غالبية الادارات العليا في القطاع الزراعي، أضف إلى ذلك ان تخصصات نسبة لا بأس بها من القيادات الإدارية

بعيدة عن الاختصاص الزراعي، كما أن بعضهم ليسوا من حملة الشهادات العليا، مما يعني عدم تفهمهم للواقع الزراعي وما ينبغي ان يكون عليه في ظل الامكانات المتوفرة، وعليه فان الافتقار إلى الخبرة والكفاءة والاختصاص والانتماء الوطني في إدارة القطاع الزراعي أحدث عائقاً كبيراً في رسم وتحقيق سياسات زراعية ناجحة.

4-2- **الاهمال الحكومي العام للقطاع الزراعي**:_ان اعتماد العراق على قطاع النفط في زيادة الناتج المحلي الاجمالي قلل من الاهتمام الحكومي الحقيقي للقطاع الزراعي، لكون القطاع الزراعي يحتاج الكثير من الدعم ورسم الخطط ووضع الاستراتيجيات وسن السياسات، وان تحسين القطاع الزراعي لا يتضمن فقط التعامل مع الموارد الطبيعة بل هنالك مورد أهم من ذلك وهو الموارد البشرية والمتمثلة بالفلاحين والمزارعين الذين غالباً ما ينظر إليهم على أنهم سلبيون ومعيقون للتنمية الزراعية المستدامة، مما كون ثغرة سياسية اقتصادية سمحت للمفسدين ممن لا يملكون الانتماء الوطني بانتهاز الفرصة و تحويل العملية الانتاجية الزراعية من صناعة الزراعة الى تجارة الزراعة وحصرها بأياد خفية همها جني الاموال لحسابها الخاص أو للمجموعة التي تنتمي اليها على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي تسبب بالسماح في إغراق السلع الزراعية المنافسة من الدول المجاورة إلى الاسواق المحلية وتدمير الاقتصاد الوطني وتلكؤ الانتاج الزراعي وتهشيم السياسات الزراعية كافة.

4-3- **قلة المختصين والخبراء في مجال رسم السياسات الزراعية**: يشير الواقع إلى افتقار وزارة الزراعة إلى الخبراء والمختصين من حملة الشهادات العليا ولاسيما حملة شهادة الدكتوراه، إذ لم يتجاوز عدد حملة هذه الشهادة في جميع تشكيلات الوزارة في العراق عدا اقليم كردستان لغاية عام 2019 (142) دكتوراً. ومن بينهم المختصين في رسم السياسات الزراعية هذا بجانب الاهمال الحكومي المذكورة آنفاً الذي يعد عاملاً غير محفز بالنسبة للمختصين لتقديم المقترحات إلى الجهات العليا بصدد تحسين السياسات الزراعية.

4-4- **الفساد الاداري والمالي**: ان تفشي الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة ومنها الدوائر الزراعية ساعد على جعل السياسات الزراعية الناجحة شكلية غير قابلة للتطبيق لكونها تتعارض مع مصالح المفسدين.

4-5- **ضعف جهازي البحث والارشاد وضعف التنسيق بينهما**: **تشير** الكثير من الدراسات والبحوث فضلاً عن الواقع إلى ضعف التنسيق بين الجهاز الارشادي والجهاز البحثي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها ضعف روح العمل الجماعي الترابطي في منتسبي وزارة الزراعة سواء في دائرة الارشاد والتدريب الزراعي أو الدوائر البحثية المختلفة في الوزارة ولاسيما الادارة العليا فيها، مما يجعل العمل منفصلاً وتنافسياً بينهم، وهذا نابع من أن خطة الوزارة لا تبنى على أساس أهداف استراتيجية تتفرع إلى أهداف خاصة يتولى تنفيذها الدوائر التابعة لها كل بحسب اختصاصها، انما يكون العمل على أساس المشاريع المقرر تنفيذها سواء في دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي أو الدوائر البحثية المختلفة في الوزارة و قد تكون أهداف هذه المشاريع مكررة وتنفذ من أكثر من جهة في ذات الوقت واحياناً تحال إلى دائرة غير مختصة بتنفيذ المشروع، وقد ولد هذا التنافس وضعف روح العمل الجماعي نوعاً من العداء المهني المتمثل بعدم اشراك الجهاز الإرشادي أو إعلامه عن الانشطة التي تقوم بها الجهات البحثية(الايضاحات الحقلية، الندوات، الدورات التدريبية) مما ترتب على ذلك ضعف حلقة الوصل بينهم فتولدت معلومات غير دقيقة وأحياناً خاطئة تستخدم كمدخلات في قرارات السياسات الزراعية التي ينتج عنها ضعف في اتخاذ قرارات صائبة، و تدني نوع وكمية الانشطة الزراعية البحثية المقدمة للمنتجين الزراعيين والمجتمع الريفي.

4-6- **ضعف الثقة بين الجانب الحكومي والمنتجين الزراعيين**: ان ضعف الثقة المتبادلة بين الجانب الحكومي والمنتج الزراعي التي تأخذ اشكالاً متعددة تؤثر في اتخاذ سياسات زراعية صائبة وملائمة للوضع الاقتصادي للبلد، فعلى سبيل المثال لا الحصر فان الحكومة ترى أن هناك منتجين زراعين مراوغين من المتعاقدين مع الدولة يلجؤون إلى بعض الحيل لتحقيق غاياتهم الشخصية كاستلام بذور ذات اصناف عالية الجودة من الدولة وبيعها للمكاتب الزراعية أو لمنتجين آخرين وزراعة اصناف رديئة ومن ثم بيعها إلى الدولة على انها اصناف عالية الجودة، وبالمقابل فان المنتج الزراعي لديه نظرة سلبية على الجهات المجهزة على وجه الخصوص بالمقارنة مع نظرته نحو الجهاز الارشادي، فهو يرى أن هناك محسوبية في توزيع التجهيزات

الزراعية، فضلاً عن الروتين المعقد في التجهيز، ان عدم الثقة المتبادلة هذه ساعدت على توليد سياسات زراعية غير منصفة وغير منظمة تمثلت بمجموعة من الإجراءات الروتينية سواء في استلام الحاصل من المنتجين الزراعيين أو عند تزويدهم بمستلزمات الانتاج الزراعي التي أثرت في نهاية المطاف في السياسات الزراعية الأصلية وعطلت مفعولها، فصفة المراوغة التي يتصف بها بعض المنتجين الزراعيين المتعاقدين مع الدولة أجبرها على نهج سياسات تقاوم هذه الصفة، مما أدى إلى زيادة تعقيد سير اجراءات الدعم وضعف تقديم الخدمات والإرشادات الزراعية للمنتجين والخروج عن السياسات الزراعية الهادفة، ومن ثم تلكؤ العملية الانتاجية لكون هذا التعقيد في الإجراءات يتسبب في تأخير موعد استلام (بذار، اسمدة، مبيدات، منظومات الري، البيوت البلاستيكية...الخ).

المحور الخامس/ فاعلية السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق

من المعلوم ان للسياسات الزراعية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذا ما رسمت وطبقت بشكل سليم، لما لها من دور كبير في توجيه القطاع الزراعي وإدارته نحو الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية بشكل مستدام وتحقيق نوع من العدالة في المنافع الاقتصادية بين المنتج الزراعي والمستهلك وصولاً إلى تحسين الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكونه القطاع الذي يؤمن الغذاء للبلد ويمد القطاعات الاخرى بالمواد الأولية، إلا إن الواقع يشير إلى عكس ذلك كما ذكرنا سابقاً فسوء السياسات الزراعية المتبعة وضعف تطبيق بعضها كان له دوراً سلبياً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وكما يأتي:

1. انخفاض الأراضي المزروعة إلى (6.43) مليون دونم عام 2017 بعدما كانت (21.92) عام 1991 وما يترتب على ذلك من انخفاض الانتاج النباتي بصورة عامة (وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/ احصاءات لسنوات مختلفة).
2. زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة لقلة الدعم الحكومي ومن ثم انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى (18.7%) عام 2017 بعدما كانت عام 1991 (34.2 %) (Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics).
3. زيادة أزمة المياه لضعف السياسات المائية المتبعة وعدم وجود خطة استراتيجية مدروسة لتجاوز الأزمة من حيث صيانة المبازل وقنوات الري والاستفادة من مياه الامطار وزيادة استخدام تقانات الري الحديثة لتقليل الهدر المائي الناتج من الطرائق التقليدية وغيرها من الاساليب التي تحد من الازمة المائية.
4. انخفاض أعداد الثروة الحيوانية الناتج عن الذبح العشوائي والمفرط وغير المدروس بغية التخلص من تكاليف التربية التي تنهك المربي بسبب تكاليف الأعلاف والعلائق، فضلاً عن دخول الحيوانات المستوردة والمنافسة إلى الاسواق العراقية.

المحور السادس/الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات:

1. ان هنالك العديد من المعوقات والتحديات التي تقف امام فاعلية السياسات الزراعية منها ما هو متعلق بالجانب الحكومي ومنها متعلق بالمنتج الزراعي.
2. غيرت وزارة الزراعة في الآونة الأخيرة سياساتها الخدمية والتجهيزية بحيث خرجت عن نطاق الدعم مما أدى إلى عزوف المنتجين الزراعيين عن الأقبال عليها.
3. هناك قصور متعمد في تطبيق اغلب السياسات الزراعية من الجانب الحكومي وذلك لتحقيق غايات شخصية.
4. هناك تخبط واضح في سن السياسات الزراعية وتطبيقها منذ قانون الاصلاح الزراعي 1958، ويعود ذلك لعدة اسباب منها جهل الجهات ذات العلاقة بالواقع الزراعي وضعف روح الانتماء الوطني وتأثر سن السياسات الزراعية بالوضع السياسي الذي يمر به العراق.
5. ضعف فاعلية السياسات الزراعية في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.
6. لقد شهدت فترة أوائل التسعينيات سن سياسات زراعية ناجحة أثمرت نتائجها في فترة الحصار الاقتصادي مما أدى إلى ازدهار القطاع الزراعي بفرعيه الحكومي والخاص، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بخلاف السنين التي اعقبت مذكرة التفاهم عام 1996، وهذا يعني ان تشريع السياسات الزراعية في العراق هي حلول مرحلية وليست استراتيجية في ظل توفر الموارد النفطية.
7. ان للفساد الاداري والمالي دور كبير في عدم تحقيق الكثير من السياسات الزراعية لأهدافها.

ثانياً/ التوصيات:

1. منح المنتجين الزراعيين القروض بصيغة بطاقة ذكية كأن تكون (ماستر كي) أو بطاقة الكترونية مصرفية وليس بصيغة النقد (الكاش) بحيث يعد لكل منتج زراعي بطاقة خاصة به تتضمن بيانات المنتج مع نظامه المزرعي من مساحة أرض وطبيعة نشاطه الزراعي ...الخ ويفعل بها القروض على دفعات ويتم شراء ما يحتاج من مستلزمات زراعية سواء من المكاتب الزراعية أو من دائرة التجهيزات الزراعية دون ان يمسك بيده ديناراً واحداً وبذلك نضمن عدم اخذ القروض والاستفادة منها للأغراض الشخصية كالزواج أو شراء سيارة خصوصي.
2. إعادة العمل بالمبادرة الزراعية مع عدم تكرار الاخطاء نفسها بالاعتماد على الفقرة السابقة في منح القروض وبشكل عادل وبعيد عن المحسوبية وجعلها محصورة في بداية الأمر على المشاريع التي يحتاج اليها البلد في المرحلة الحالية وعدم توسيع دائرة المشمولين بالقروض.
3. التشديد على ضرورة تفعيل قانون حماية المنتَج المحلي من خلال منع دخول السلع الزراعية المنافسة.
4. عمل جلسات جادة مع الدول المتشاطئة وترك الجلسات الخجولة معها بصدد أزمة المياه من خلال تقديم بعض المقترحات المرضية لجميع الأطراف لوضع آلية يتفق عليها في تحديد المياه الواردة إلى العراق على وفق القوانين الدولية ولا بأس باشراك بعض الوساطات في ذلك ممن لهم تأثير دولي في الدول المتشاطئة كاشراك المنظمات الدولية (الفاو، حقوق الانسان، اليونسكو) وغيرها في إطار المحافظة على سيادة العراق وكرامته.
5. ضرورة وضع خطة استراتيجية تتضمن تحليلاً دقيقاً لكل المعوقات التي جعلت من السياسات الزراعية ذات فاعلية ضعيفة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

References

1. Agricultural Initiative, 2015.
2. Ahmed, Amer Mansour, 2016, Policy of Agricultural Reforms and the Evolution of Agricultural Imports from Basic Consumables during 1990-2012, Master Thesis, University of M'hamed Bougherra Boumerdes, Faculty of Economic Sciences, Commercial and Management Sciences, Algeria.
3. Al-Aqeedi, Mohammed Abdul Karim Manhal, 2006, A proposed strategy for the development of the agricultural sector, Journal of Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 21.
4. Al-Diouji, Abi Saeed, Dokhi Abdul Rahim Al-Khyouti, 2003, Agricultural Marketing Concepts and Foundations.
5. Al-Jaber, Dia Abdullah, 2012, Consumer Protection Between Theory and Practice, published article.
6. Al-Khazali, Jafar Taleb Ahmad Jandil, 2009, Price Support Policy for Agricultural Product in Iraq with Application to Sunflower Crop in Wasit Province, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Vol. 2, No. 14.
7. Al-Kinani, Kamel Kadhim Bashir, 2013, The Swing of Development in Iraq Between the Legacy of the Past and Future Aspirations: A Look at Strategic Analysis, Dar Al-Dr for Administrative, Economic and Other Sciences, Baghdad.
8. Al-Oqaidi, Mohammed Abdul Karim Manhal, 2005, Cooperative Societies in Iraq and their Future Prospects according to Market Economy Variables, an article published in Al-Sabah Newspaper, Issue 454.
9. Al-Rubaie, Hussein Fadel, Herb of the Nile and its methods of control, Ministry of Science and Technology, Agricultural Research Department.
10. Azzedine, N'zai and Hachemi Tayeb, 2013, Agricultural Policies in Algeria as a Means to Achieve Food Security, Journal of Economic Sciences, Vol. 9, No. 33, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria
11. CBI, 2019. https://www.albankaldawli.org
12. Fatlawi, Methaq Tel, 2008, Management and design of the bank loan portfolio using the analysis of the loan quality index according to the model (Sherrod),
Ahl al-Bayt magazine, No. 6.
13. Federal Board of Supreme Audit, 2015, detailed report on the policy of the Ministry of Agriculture in the introduction of modern management methods for the agricultural sector.
14. Federal Board of Supreme Audit, 2018, Detailed Report on the Work of Supervision and Specialized audit on Water Resources Policy in the Implementation of Dams and Reservoirs Projects for the Period 2014-2017.

15. Ibrahim, Ibrahim Harbi, 2014, the Role of Agricultural Policy in Solving the Problems of the Agricultural Sector in Iraq for the Period 1990-2008, Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, pp. 405-436.
16. Jebara, Mourad, 2015, The Role of Sustainable Agricultural Development in Achieving Food Security (Case of North African Countries), Ph.D. Thesis, Hassiba Ben Bouali University Faculty of Economic Sciences, Business and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Chlef, Algeria.
17. Khalaf, Balsam Jameel, 2016, The Impact of Price Policies on Agricultural Production in Iraq for the Period 1993-2013, Al-Kout Journal for Economic and Administrative Sciences, No. 23.
18. Khazaal, Muwaffaq, 2014, Baghdad College of Economic Sciences University, Price Policies between the Requirements of Production Growth and Correction of Imbalance in Crop Structure (Standard Study),Vol.60, No. 40
19. Ministry of Agriculture website http://www.zeraa.gov.iq
20. Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics / Statistics for different years.
21. Radwan, Hisham Mohamed, 2010, Agricultural Marketing, Arab Academy in Denmark.
22. Said, Mohammed Rauf and Arslan Manjarsan Ahmed, 2006, the Reality of Agricultural Politicians in Iraq with Special Reference to the Kurdistan region, the Iraqi Journal of Economic Sciences, Vol .3, NO. 9.
23. Shingjar, Abdul Karim Jaber, Haider Kadhim Mahdi, 2018, Protection of the local product in Iraq and the possibility of benefiting from the Turkish experience, Iraqi Journal of Economic Sciences, Vol. 16, No. 59.
24. State Company for Agricultural Supplies, 2018.
25. Thalaj, Adnan Ahmed, Ahmed Hashim Ali, Walid Ibrahim Sultan, 2014, The Impact of Agricultural Policies on Food Security in Selected Arab Countries with Special Reference to Iraq (Wheat Crop Model, Journal of Mesopotamia Agriculture, Vol. (40), Appendix (4).
26. Zakaria, Ayoub and Karima Mellal, 2016, Agricultural Policies and Food Security in Algeria 1999-2015, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Dr. Moulay Tahira, Saida, Algeria.

The Reality of Agricultural Policies and Their Role in Achieving Sustainable Agricultural Development in Iraq

Abstract:

The Agricultural Policy is one of the most important tools adopted by the state to guide its economic and social activities through the delivery of suitable agricultural commodities to the consumer and in return to deliver agricultural inputs to the agricultural producers at the lowest possible cost to contribute in achieving a profit that helps the agricultural product to continue in the production process with the same efficiency and ambition. So as to help increase the contribution of the agricultural sector to GDP and achieve the best picture of sustainable agricultural development.

The research aimed at identifying the reality of agricultural policies and their role in achieving sustainable agricultural development. The researcher found that there are a number of factors that hinder the application of agricultural policies in Iraq, foremost administrative and financial corruption. He also found that some agricultural departments of the Ministry of Agriculture, the agricultural product, has changed the direction of the impact on the production process, and concluded that most of the agricultural policies in Iraq are disabled and ineffective, they do not serve the agricultural product and the consumer and does not maintain the sustainability of natural resources is just ink on paper. At the end of the research, the researcher recommended a set of recommendations, including re-work on the agricultural initiative with not repeating the same mistakes and the work of serious meetings with riparian countries and leave shy meetings with them in the water crisis by making some suggestions satisfactory to all parties.

Key terms for research / agricultural policy, agricultural initiative, sustainable agricultural development